

محضر الجلسة السابعة والثمانين

التاريخ: الثلاثاء 12 شعبان 1438 (9 ماي 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: أربع دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

نفتح الجلسة التشريعية بشكل مباشر، ونطلب من أحد السادة الوزراء أن يتقدم لتقديم مشروع الحكومة، الذي يخصص المجلس في هذه الجلسة من أجل الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17، يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب. والكلمة للحكومة لتقديم المشروع فليفضل مشكورا.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

موضوع هاذ القانون 19.17 هو مشروع قانون يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

الهدف وهو حماية الإنتاج الوطني عبر رفع الرسم ديال الاستيراد على القمح اللين اللي جاي من الخارج، الرسم ديالو الحالي في حدود 30%، احنا باغيين نرفعه ل 135%.

بهاذ القانون غيتعطى الإذن للحكومة باش تصدر المرسوم المرتبط بذلك، وهذا الهدف ديالو الأساسي - كما قلت - حماية الإنتاج الوطني، حماية الفلاح المغربي وبالتالي حماية الصناعة الفلاحية بشكل عام في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

إذن التقرير وزع على الفرق.

أفتح باب المناقشة، إذا كان هناك من يرغب من الفرق في المناقشة، وإلا فسننتظر أن تمدونا بالكلمات مكتوبة لكي تتضمن ضمن التقرير الإجمالي لهذه الجلسة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

ستتوصلون بالتقرير إن شاء الله فور...

السيد رئيس الجلسة:

فور نهاية الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام البار:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الفريق الاستقلالي، فريق الأصالة والمعاصرة كذلك، فريق العدالة والتنمية كذلك.

إذن باقي الفرق الأخرى. إذن سنتوصل بموقف ورأي السادة المستشارين والفرق في وقت لاحق.

نتنقل إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها المشروع:

الموافقون: الإجماع.

إذن ما دام هناك إجماع ليس هناك معارضون، ليس هناك ممتنعون.

أعرض مشروع القانون يرمته للتصويت: إجماع.

إذن ليس هناك معارضون، ليس هناك ممتنعون.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم استيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ورفعت الجلسة.

وشكرا لكم جميعا.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:**1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ومن خلاله حزب الاستقلال لمناقشة مشروع قانون

إمكانية تسجيل انخفاض قوي لقيمة العملة مع الشروع في مسلسل تحريرها ابتداء من يونيو المقبل.

السيد الرئيس،

إن تصويتنا الإيجابي على المشروع، هو تأكيد على انخراطنا اللامشروط في الجهود المبذولة لحماية المنتج الوطني من القمح الطري ومشتقاته وضمان تنافسيته، غير أنه ينبغي أن تعمل الحكومة على بلورة رؤية استشرافية وإصلاح شمولي للمنظومة الفلاحية تروم تجاوز السلبات الحالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 19.17 الذي يؤذن بموجبه الحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، نستحضر جميعا بعمق وقوة المكانة المتميزة التي يحظى بها قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني على العموم وكذلك مكانة الفلاح المغربي على وجه الخصوص، لتمكينه من تسويق منتجاته على الصعيد الوطني، ضمانا لتزويد السوق الوطني في أحسن الظروف في إطار المنافسة الشريفة والحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور المغربي.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية واعدون بهذه المرحلة الدقيقة التي تحتازها بلادنا نتيجة التحولات العميقة على مستوى دينامية المشاريع الهيكلية للقطاع الفلاحي للاستجابة بصفة كمية ونوعية وإرادية للتحديات التي تواجه الفلاح المغربي، نتيجة التقلبات المناخية وكذلك للتأثير السلبي التي تمارسه الأسواق الدولية على مستوى الأسعار الشيء الذي يؤثر على مردوديته المالية وأنشطته الفلاحية، مع الأخذ بعين الاعتبار فرص الشغل التي يمكن أن تكون عامل استقرار للعديد من الأسر المغربية والحد من الهجرة القروية.

إن الدفاع على مصالح الفلاح المغربي كانت دائما أولويتنا وغايتنا للنهوض بأحواله المادية ومصالحه الاقتصادية لتدعيم إنتاجيته مثنين التدابير التي تتخذها الحكومة بما في ذلك حماية المنتج الوطني من القمح اللين ومشتقاته، وخصوصا الإجراء الذي تعتمده الحكومة تطبيقه والمتعلق بوضع رسم على الاستيراد يطبق على القمح اللين يقدر ب 135 بالمائة عوض الرسم الحالي المقدر ب 30 بالمائة، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون

رقم 19.17 الذي يؤذن بموجبه الحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ومما لا شك فيه، أن توجه البرلمان إلى منح التفويض التشريعي والإذن للحكومة في هذا المجال طبقا للفصل 70 من الدستور والذي يمنح للحكومة إمكانية التشريع في المجالات التي تدخل أصلا في ميادين محجوزة للقانون بمقتضى الدستور، له ما يبرره، وبأني لمعالجة أمور هامة، تفرضها الضرورة والتطورات التي يعرفها الانتاج العالمي من القمح اللين ومشتقاته، والانعكاسات السلبية والوخيمة المتوقعة على المنتج الوطني، وهو ما يستوجب استعجالية التدخل لتصحيح الوضع عبر المراسيم التنظيمية، والتي نتنمي أن تعمل الحكومة على عرضها على البرلمان للمصادقة عليها من قبل مجلسي في إطار ما يقرره الفصل 70 من الدستور، وذلك حتى يتسنى للبرلمان أداء دوره كاملا و إبداء الرأي وتقييم هذا التدبير، فإن شاء أقره وإن شاء رفضه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الفلاح المغربي اليوم في حاجة ماسة إلى إجراءات احترازية واستعجالية لحمايته من الأضرار الناتجة عن الانخفاض المسجل في أسعار القمح الطري في الأسواق العالمية، خاصة في ظل قيام العديد من المستوردين المغاربة باستيراد كميات مهمة وبأسعار منخفضة، مما يندرج بإغراق السوق الوطني بالقمح المستورد وبأثمانه جد منخفضة، وهو ما يزيد من معاناة الفلاح في بعض المناطق بسبب غياب أو لنقل ضعف الطلب على المنتج الوطني.

إن من شأن إقرار هذا المشروع أن يضمن بصفة كافية تسويق الانتاج الوطني والتزويد العادي للسوق الوطني من القمح الطري، خاصة وأن الثمن المرجعي عند الاستيراد سيتجاوز 350 درهم للقطار عوض 250 درهم للقطار المعمول به حاليا.

وإذا قدرنا للحكومة مجهوداتها غير المباشرة للحفاظ على مستوى الدخل لدى الفلاح المغربي، فإنه من واجبنا أن نبه الحكومة في بداية ولايتها إلى أن الفلاح المغربي، خصوصا الصغير، يحتاج إلى دعم مباشر من خلال تشجيع برامج مندجحة تحفظ كرامته وعيشه الكريم، وحمايته من الاستغلال والمضاربة يستفيد منها غيره وتسهيل مساطر الاستفادة من القروض وإعادة جدولتها في حالة العسر، وتعميم التأمين بأسعار تكون في متناوله، كي يشعر بأن المشاريع الكبرى من قبيل المغرب الأخضر جاءت ضامنة لتكافؤ الفرص بين جميع الفلاحين المغاربة على قدم المساواة.

وجدير بنا أن نثير السؤال حول مدى صحة بعض التفسيرات المطروحة اليوم والتي تفيد بأن تخوف الحكومة من تداعيات قرار تحرير سعر صرف الدرهم كان سببا أساسيا لاعتماد هذا القرار، على اعتبار أن الاستمرار في الاستيراد سيرفع الفاتورة الغذائية للمملكة، في وقت تشير التحليلات إلى

يجب أن تعرض المراسيم المتخذة طبقاً لأحكام هذا القانون على البرلمان للمصادقة عليها داخل أجل لا يتعدى شهرين ابتداءً من تاريخ دخول قانون المالية المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ، وحيث أن مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 لم يتم اعتماده من قبل البرلمان، فإن الحكومة حالياً غير مؤهلة لاتخاذ هذه المراسيم.

لذا، تم اتخاذ مشروع هذا القانون لمنح الحكومة الإذن باتخاذ مراسيم بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

السيد الرئيس،

يهدف مشروع هذا القانون رفع الرسوم الجمركية المطبقة على القمح الطري من 30% حالياً إلى 135% وذلك ابتداءً من فاتح ماي 2017 إلى غاية نهاية دجنبر 2017.

هذا الرسم سيحد بصفة هامة الكميات المستوردة، وذلك يجعل الثمن المرجعي عند الاستيراد (خروج من الميناء) يتجاوز 350 درهم (250 درهم للقطار حالياً)، وذلك أخذاً بعين الاعتبار المستوى القياسي للإنتاج الوطني من الحبوب لهذه السنة، إذ أن التوقعات الأولية تشير إلى محصول قياسي من الحبوب سيصل إلى 102 مليون قنطار، وهو ما سيمثل ارتفاعاً بنسبة 203% بالمقارنة مع الموسم الفلاحي السابق، ومن المتوقع أن يكون توزيع إنتاج الحبوب على الشكل التالي، حسب تقديرات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

- إنتاج القمح الطري: حوالي 50 مليون قنطار؛

- إنتاج القمح الصلب: 23.3 مليون قنطار؛

- إنتاج الشعير: حوالي 29 مليون قنطار.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار القمح الطري سجلت انخفاضاً مهماً في الأسواق العالمية منذ سنة 2016 نظراً إلى تواجد حصيلة عالمية ملائمة مع مستويات هامة من الإنتاج والمخزون عند أهم المنتجين العالميين مما مكن المغرب من التزود من القمح الطري في ظروف ملائمة وتوفير مخزون عند الفاعلين (في منتصف شهر أبريل) يقارب 14.7 مليون قنطار (حوالي 3.5 شهر من حاجيات الطحن لدى المطاحن الصناعية).

السيد الرئيس،

بناءً على ما سبق، وانسجاماً مع موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب الراي إلى دعم الفلاحين لاسيما الصغار منهم، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، هذا المشروع الهام الذي يصب في حماية المنتج المحلي، وذلك بالرفع من الرسوم الجمركية على القمح الطري لتبلغ 135% عوض 30% المعمول بها حالياً، وذلك نظراً للمؤشرات الإيجابية التي أعلن السيد وزير

بالجريدة الرسمية إلى غاية تاريخ دخول قانون المالية للسنة المالية 2017 حيز التنفيذ.

هذا وينص مشروع القانون على جعل الثمن المرجعي عند الاستيراد (خروج من الميناء) يتجاوز 350 درهم للقطار عوض 250 درهم للقطار حالياً، وهو ما يمكن من ضمان تسويق جيد للمنتج الوطني والحفاظ على مصالح الفلاح المغربي من خلال تأمين المصاريف التي تحملها طيلة الموسم الفلاحي.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نعبر عن ثقتنا ودعمنا المطلق لكل التدابير التي تعزز صدارة القطاع الفلاحي، باعتباره أكبر قطاع مشغل لليد العاملة بالمغرب بما يضمن الاحترام والتقدير الواجب للفلاح المغربي من خلال حمايته من كل منافسة غير شريفة تستهدفه في قوت يومه ومن كل إجراء تديري يعصف بوجوده وصبورته ويهدد الاستقرار الاجتماعي لليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع الهام والحيوي. ولذلك فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 19.17 المعروض أمامنا الذي يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية تقدير إلى جميع الفلاحين والفلاحات المغاربة، والذين يبذلون جهوداً مهمة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره لتزويد السوق الوطنية والدولية في أفق الرفع من القيمة المضافة الفلاحية وتحسين أثرها على النمو الاقتصادي الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين، بمناسبة عرض مشروع القانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، على أنظار الجلسة العامة، قصد المناقشة والمصادقة عليه.

السيد الرئيس،

رغم أن هذا المقتضى يرتبط بمواد القانون المالي، إلا أنه طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 70 من الدستور، يؤذن للحكومة أن تقوم، بمقتضى مراسيم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية دخول قانون المالية للسنة المالية 2017 حيز التنفيذ.

وأمام هذا الإجراء الذي يهدف إلى الرفع وضمان مدخول الفلاحين المغاربة، لا يسعنا، السيد الرئيس، إلا أن نتفاعل إيجابا مع هذا المشروع. والسلام.

الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات بخصوص الموسم الفلاحي الحالي، وكذلك إلى مستويات الأسعار العالمية الحالية ومن أجل حماية المنتج الوطني وضمان مدخول للفلاحين، علما أن المخزون المحلي من الحبوب يناهز 15 مليون قنطار تقريبا، مما يؤمن حاجيات السوق الوطني.